

## الأبعاد الاستراتيجية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها

على القطاع الزراعي في العراق للمدة ( ١٩٨٧ - ٢٠١٠ )

طالب الماجستير حسن يحيى باقر (\*)

أ.د. رحمن حسن علي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

### المستخلص

لقد لعبت برامج الإصلاح الاقتصادي دوراً كبيراً في كثير من القطاعات الاقتصادية لدول نامية عديدة سبقتنا بالإصلاح تنسم بالتطور الاقتصادي في كثير من قطاعاتها الاقتصادية ولاسيما القطاعات الزراعية التي أصبحت بحق ذات مسارات متقدمة تحتذي بها الكثير من البلدان النامية للتخلص من التشوهات التي أضحت سمة رئيسية من سماتها وجعلت تلك القطاعات مثقلة بالأزمات الخائفة . وقد حاول هذا البحث بالكشف والتحليل عن جملة من الأبعاد الاستراتيجية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنعكس على القطاع الزراعي في العراق . إذ يمتلك العراق إمكانيات زراعية كبيرة تمكنه من تطوير الإنتاج الزراعي كمأ ونوعاً ، ولكن هذه الإمكانيات غير مستغلة بشكل اقتصادي ، والاعتماد على التجارة الزراعية بشكل كبير في توفير احتياجاته الغذائية بسبب قصور الإنتاج الزراعي وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أثراً سلبية على القطاع الزراعي وذلك لإغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية التي نافست مثيلاتها من المنتجات الزراعية العراقية بالأسعار المنخفضة وذلك لما واجهته تلك المنتجات من ارتفاع اسعارها بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من المستلزمات الخاصة بزراعة تلك المنتجات على الرغم من إن المبادرة الزراعية سندا فاعلاً لتنفيذ مشاريع كبرى على درجة من الأهمية في تحديث البيئة التحتية للزراعة .

### Abstract

*I've played the economic reform programs a major role in many sectors of the economy for many developing countries have preceded us reform characterized the economic development in many economic sectors , especially the agricultural sectors which have become truly relevant pathways advanced emulated by many developing countries to get rid of the distortions that have become a key feature of the tag and made those sectors burdened with crises suffocating .*

(\*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

*He has tried this search detects and analysis for a number of strategic dimensions of the economic reform policies that are reflected on the agricultural sector in Iraq. that Iraq has the potential for large agricultural enable him to develop agricultural production in quantity and quality , but this potential is exploited economically , and reliance on agricultural trade heavily in the provision of its food needs because of lack of agricultural production was the policy of economic openness after 2003 had negative effects on the agricultural sector so as to flood the Iraqi market to agricultural products that compete those of agricultural products Iraqi low prices and that , having experienced those products of high prices due to the high prices of agricultural inputs of supplies for the cultivation of these products in spite of the agricultural initiative pursuant to an effective implementation of major projects on the degree of importance of the environment in the modernization of infrastructure for agriculture .*

## **المقدمة :**

يحظى موضوع الإصلاح الاقتصادي بعناية كبيرة من الاقتصاديين والباحثين وقد ازدادت هذه الأهمية بشكل واضح في الربع الأخير من القرن الماضي تبعاً لتعاظم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الدول النامية واتخاذها تدابير إصلاحية في اقتصاداتها محاولة منها للتخلص من المشاكل الداخلية والخارجية التي لحقت بها ، والتي كان من أبرزها اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي وعجز قطاعات الإنتاج السلعي لاسيما القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من السلع والمحاصيل الزراعية ، وبالنسبة للعراق الذي يعاني اقتصاده من تشوهات عديدة ناجمة من نهج تنموي خاطئ ، وسياسات اقتصادية غير مستقرة أفرزتها ظروف الحروب والعقوبات الاقتصادية التي عاشها عبر مراحل زمنية مختلفة ، مما أشر خلل يستدعي الإصلاح عبر توجه الدولة الى القطاع الخاص وتشجيع استثماره في القطاع الزراعي لتحفيز الإنتاج ، أذ شهد القطاع الزراعي في نهاية الثمانينيات تحولاً كبيراً باتجاه تقليل التدخل الحكومي ولاسيما في العملية الإنتاجية ألا أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق في حينها لم تعكس بشكل واقعي أثار ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير إصلاحية نابعة من رؤية وفلسفة خاصة وبدون استجابة للمؤسسات الدولية ، وبعد تغيير النظام السياسي في العراق كان من الخيارات المطروحة والأكثر إلحاحاً هو تبني إصلاح اقتصادي عبر تحول السياسة الاقتصادية نحو تطبيق إجراءات اقتصاد السوق ، والتي أدت الى تفاقم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ، بسبب الانحسار الكبير في أسلوب دعم الإنتاج الزراعي ، فضلاً عن إلغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها والذي أدى الى إغراق الأسواق بشتى السلع الزراعية المستوردة من مناشيء ذات كلف منخفضة لا يستطيع المنتج الوطني من منافستها ، مما أدى الى تدهور الإنتاج الزراعي .

ان تبني سياسات إصلاحية على الاقتصاد العراقي فيما يخص القطاع الزراعي يتحتم على الاقتصاديين دراستها دراسة دقيقة وموضوعية لغرض عدم الوقوع في الأخطاء نفسها التي أدت الى تدهور اقتصاديات كثير من الدول النامية .

وقد أتضح دور المبادرة الزراعية التي نفذتها الحكومة واهتمامها الواسع بقطاع الزراعة من أجل تحسين وتطوير الزراعة بالعراق وأعادتها الى سابق عهدها من خلال تقديم كافة التسهيلات للوزارة وللمزارعين .

### **أهمية البحث**

تتأتى أهمية البحث من خلال أهمية الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بتنمية وتطوير القطاع الزراعي في العراق ، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي باعتباره المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان وتوفير فرص عمل العاطلين وتحسين ظروف كثير من شرائح المجتمع الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع وتظهر الحاجة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي لاستعادة آلية التصرف الرشيد في الموارد الاقتصادية .

### **مشكلة البحث**

تكمن مشكلة البحث في عدم قدره القطاع الزراعي في العراق على مسايرة الطلب على المنتجات الزراعية وتوفير المتطلبات الأساسية من السلع الزراعية بالرغم من امتلاكه جميع الإمكانيات اللازمة التي تجعل منه بلداً زراعياً يستطيع أن يوفر الغذاء لجميع السكان ومن ثم المنافسة في السوق الدولية التي يستورد منها الغذاء في الوقت الحالي .

### **فرضية البحث**

أن الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي هي العائق إمام النهوض بالقطاع الزراعي في العراق ، وهي السبب الرئيسي في تدني إنتاجيه القطاع الزراعي وتخلفه .

### **هدف البحث**

للبحث أهداف واسعة من أهمها التعرف على مضمون سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتعرف على الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ والدخول في مسار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ وتفعيل دور القطاع الخاص ، ومن ثم استخلاص السياسات الزراعية التنموية الملائمة لظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وترسيخ سياسة زراعية وطنية مبنية على أسس واقعية وعملية .

### **منهجية البحث**

اعتمد الباحث المنهج الوصفي في كثير من جوانب البحث المتعلقة بالإطار النظري الفكري والمفاهيمي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك اعتمد على المنهج الاستقرائي وتحليل واقع القطاع الزراعي في العراق .

## هيكلية البحث

لجأ الباحث في تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول مفهوم ومضمون الإصلاح الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد كرس لغرض الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من ( ١٩٨٧ – ٢٠١٠ ) ، في حين يستعرض المبحث الثالث الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعية للحكومة العراقية .

## المبحث الأول : مفهوم ومضمون الإصلاح الاقتصادي

### أولاً : مفهوم الإصلاح الاقتصادي

أن اصطلاح الإصلاح الاقتصادي ( Economic Reform ) شأنه شأن المفاهيم الأخرى في حقول العلوم الإنسانية ، فهو ساحة لتعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات .

الإصلاح : يدل على المجموعة المتكاملة من الإجراءات التي تتخذها سلطة ما بقصد علاج اختلال خطير في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الاجتماعي في إطار الهيكل الدستوري والسياسي نفسه <sup>(١)</sup> . أما الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة وتخصيص الموارد بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية الاقتصادية منها والاجتماعية ، وتتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية والمؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي <sup>(٢)</sup> .

كذلك يعرف الإصلاح الاقتصادي أيضاً بأنه عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بحيث تؤدي الى ظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين <sup>(٣)</sup> . واعتمدت الإصلاحات الاقتصادية على

(١) - محمد السيد السعيد ، تحليل مقارن لتجارب الإصلاح الاقتصادي في العالم الشيوعي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام العدد ١٩٠ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٥ .

(٢) - الأمم المتحدة ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ١٩٨٨ ، نيويورك ، ص ٢٥٠ .

(٣) - علي كنعان ، الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، ندوة سبما ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ٦ .

\*أنشأ صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٤ ، وبدأ مزاولته نشاطه عام ١٩٤٧ وأهم أهدافه ووظائفه ، تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار صرف العملات لكل الدول الأعضاء وتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات ، وتحقيق هدف التوازن الخارجي لكل دولة ، وإيداع النصح والمشورة لمن يطلبها .

\*أنشئ البنك الدولي ، عام ١٩٤٤ وبدأ مزاولته نشاطه عام ١٩٤٦ ، وأهم أهدافه ووظائفه تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة البناء ، وبثقة خاصة مشروعات البنية الأساسية ، ويدعم دائماً سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي

راجع :

- عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ( مدخل حديث ) ، الناشر : المؤلف ، الطبعة الأولى ، ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٨ .

اقتصاد السوق وتفعيل آلياته كموجة للإنتاج ولتوزيع الدخل كما ارتكزت على تقليص الدور الاقتصادي للدولة ، وإعطاء المبادرة والأولية في التوجه للقطاع الخاص ، وتقديم التسهيلات والامتيازات والمزايا الضريبية والمالية والتجارية لتحقيق أهدافه فضلاً عن جذب الرأسمال الأجنبي وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وهذه الإصلاحات هي التي يتبناها كلاً من :

**International Monetary Fund ( IMF)**

**\*صندوق النقد الدولي**

**\* والبنك الدولي للإشياء والتعمير .**

**International Bank for Reconstruction and Development ( IBRD)**

### **ثانيا سياسات الإصلاح الاقتصادي**

أن لكل دولة خصوصياتها وظروفها ولا بد أن تتبثق سياسات الإصلاح الاقتصادي من تلك الخصوصية والظروف وبما يتلاءم مع طموحات الشعب وتطلعاته . ألا أن الدول التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية انقسمت الى وجهتين إزاء سياسات الإصلاح الاقتصادي :

**الأولى:** وجهة نظر الإصلاح المستقل والمعتمد على الذات . أذ أقامت بإصلاح أوضاعها الاقتصادية بصورة مستقلة عن طريق الحفاظ على القرار الاقتصادي الوطني ، الذي يدعم القرار السياسي الوطني المستقل

**الثانية :** وجهة نظر سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين اذ يتم تطبيقها في العديد من الدول النامية .

### **١- سياسات إدارة جانب الطلب ( سياسة الأجل القصير ) Demand Management Policies**

تعرف كذلك بـسياسات التثبيت أو الاستقرار ( Stabilization policies ) في برامج الصندوق وتمثل هذه السياسة واحد من المجالات التي تحظى باهتمام الصندوق وبموجبها يتم تقنين حجم الطلب الكلي ،ولاسيما الاستهلاكي وهو ما نلاحظه في جميع استراتيجيات التكيف الموضوعة من الصندوق وفي البلدان النامية جميعها<sup>(٤)</sup> وتتمثل في مجموعه من الإجراءات والأدوات

والوسائل أو الآليات التي تطبق لخلق حاله توازن مستقر في الاقتصاد ، ويمكن تلخيص الإجراءات التي تتضمنها غالبية سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي على الشكل الاتي

-:

---

(٤) - إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى ،بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠٢، ص٥٣.

## أ- السياسات المالية :

تشكل السياسة المالية أحد الأركان الرئيسية لسياسة إدارة الطلب الكلي ، أذ أن وجود عجز في الموازنة العامة وتفاقمه على مدى الزمن يعد سبباً رئيساً لعجز ميزان المدفوعات <sup>(٥)</sup> . وكما هو معروف أن عجز الموازنة العامة ينجم بسبب زيادة التوسع في الأنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري بدرجة تفوق حصيلة الإيرادات العامة ، وهذا الأنفاق العام يشكل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي ، وبالتالي فإن تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء عليه أما من خلال تخفيض النفقات العامة أو من خلال زيادة الإيرادات العامة ، أو من خلالهما معاً ، وعليه فإن الصندوق يقترح اتباع سياسات مالية انكماشية لغرض خفض الأنفاق العام من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات الآتية :-

أولاً . رفع الدعم الحكومي ، من خلال أجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي ، ولاسيما دعم أسعار السلع التمويلية الأساسية .  
ثانياً . إعادة النظر في الأجور والتوظيف في القطاع العام ، وتغيير سياسة التوظيف ، وذلك بتخفيض التعيين في المؤسسات العامة الحكومية <sup>(٦)</sup> .

ثالثاً . ترك مجال الاستثمار للقطاع الخاص ولاسيما في مجال الصناعة التحويلية واقتصار دور الحكومة على الاستثمار في البنى التحتية ، وتصفية وحدات القطاع العام الخاسرة من خلال اتباع نظام تحويل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية يكون هدفها تحقيق الأرباح .

أما الإجراءات التي يقترحها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية لمعالجة عجز موازنتها العامة عن طريق زيادة الإيرادات العامة فهي كما يأتي :-

١- إعادة هيكلة النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية وتحسين مرونة النظام وثباته وتقليل تحيزه ضد أنشطة الإنتاج والتصدير وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة وفرض ضريبة واحدة على كل الدخل الفردي وفقاً لجدول ضريبي واحد وإزالة الضرائب المتعددة على الشركات للحد من التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات <sup>(٧)</sup> .

٢- يتم زيادة الإيرادات كذلك عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة وأهمها مواد الطاقة لتتناسب مع الأسعار العالمية ، فضلاً عن زيادة أسعار النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها <sup>(٨)</sup> .

(٥) - جمال داود سلمان ، جميل حميد أحمد ، الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ١٩٧٠-١٩٩٠ ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ( ٣٢ ) ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .

(٦) - مدني أبين شهرة ، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، ( التجربة الجزائرية ) " ، الطبعة الأولى ، ( الأردن ، دار حامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ) ، ص ٤٤ .

(٧) International Monetary Fund:1993op.cit,p37 .

(٨) . طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص ٥٥.

## ب- السياسة النقدية

تحتل السياسة النقدية في برامج الصندوق أهمية كبيرة . ويوصي الصندوق باتباع سياسات نقدية انكماشية تهدف الى التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي انطلاقاً من أن الفائض النقدي يعد دافعاً لتجاوز الطلب الكلي مستوى العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم .

وتتمثل سياسات التثبيت الاقتصادي في المجال النقدي في اتخاذ الإجراءات الآتية<sup>(٩)</sup>

أولاً : رفع أسعار الفائدة الحقيقية : تطرح برامج الإصلاح الاقتصادي ضرورة رفع سعر الفائدة ، وذلك لتحقيق غرضين أساسيين هما : تشجيع الناس على الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود وذلك لامتناع التضخم ومنع حدوثه .

ثانياً- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال مدة البرنامج وهي ما تعرف (بالسقف الائتمانية)<sup>(١٠)</sup> .

ثالثاً- تطوير الأسواق المالية وتنشيطها وإدخال الحركة على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتمتية قدرتها الإنتاجية<sup>(١١)</sup> .

## ج- سياسة سعر الصرف (تخفيض سعر صرف العملة)

تمثل سياسة سعر الصرف عنصراً مكملاً للسياسات المالية والنقدية ، إذ يساهم في تخفيض الطلب الكلي وإحداث تغييرات في الأسعار النسبية وتشجيع على حدوث تحولات في هيكل الأنفاق من السلع المحلية وعلى إعادة توزيع الموارد باتجاه قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري دولياً مما يترتب عليه تعزيز الصادرات والحد من الواردات<sup>(١٢)</sup> .

## ٢- سياسات جانب العرض Management supply policies

### وتسمى أيضاً سياسات التكيف الهيكلي Structural adjustment policies

ويعرف التكيف الهيكلي أنه عملية منظمة للتغيير الاقتصادي بهدف خفض أو إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال مجموعة من التغييرات في السياسة الاقتصادية العامة لتحقيق نمو قابل للاستمرار ، كما يشير المفهوم الى حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تسعى الى تحقيق بعض الأهداف مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض أعباء المديونية ومكافحة

(٩) – عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٨ .

(١٠) . اسامه عبد المجيد العاني ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في أقطار عربية مختارة ، مجله شؤون اجتماعية ، العدد ٧٢ ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣ .

(١١) . محمد عباس محمد ، وأناس عبد الجبار ، السياسة الضريبية في إطار اقتصاد السوق ، بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظمته وزاره المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسة الضريبية ، بالتعاون مع (USAID شركة بيرنك بوينت ) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣٩ .

(١٢) . أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي.... الى أين ؟ دار المواهب للطباعة ، النجف الاشرف ، ٢٠١١ ، ص ٣٠٦ .

التضخم<sup>(١٣)</sup> . وفيما يأتي أبرز سياسات برامج التكيف الهيكلي التي يوصي البنك الدولي بتطبيقها في الدول النامية :

#### أ. تحرير الأسعار

يعطي البنك الدولي أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار وأبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب ، كما يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي الى تشويه الأسعار النسبية ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل .

#### ب- سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير:

يرى البنك ان الرقابة على التجارة الخارجية (وخاصة الرقابة على الواردات) من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية ، كما أنها تؤدي الى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق العالمية ، ويعتقد خبراء البنك الدولي أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها و التأقلم مع الصدمات الخارجية<sup>(١٤)</sup> ، فمن خلال تحرير التجارة الخارجية يتم التعرف على التكنولوجيا الحديثة والتأثير الايجابي وبقوة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

ج- سياسة الخصخصة : تعد سياسة الخصخصة ( Privatization ) من أهم سياسات التكيف الهيكلي ، فهي سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام ، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتقنينها ، وتشجيع القطاع الخاص .

### المبحث الثاني

#### الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي في العراق للمدة ( ١٩٨٧ - ٢٠١٠ )

#### أولاً: الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي في العراق للمدة ( ١٩٨٧ - ٢٠٠٢ )

ظهرت بوادر لتوجه جديد للحكومة في عام ١٩٨٧ دعا الى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية التي يمكن للدولة أو القطاع العام تركها الى القطاع الخاص مع ضرورة توفير حلقة من الإجراءات والحوافز المشجعة له .

لقد كان السياق العام للتحويل صوب الخصخصة في العراق وفق محورين هما<sup>(١٥)</sup> :

(١٣) . عدنان عباس علي ، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ، مجلة علوم الاجتماعية ، مجلد ٣٠ ، العدد ٤ ، الكويت ٢٠٠٢ ، ص ٧٦٠ .

(١٤) . رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الراهنة والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

(١٥) . سمير عبود عباس وآخرون ، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والعشرون ، ٢٠١١ ، ص ٨٢-٨٣ .



**الأول :** اعتماد منهج رفع القيود التي يمكن أن تعترض عمل القطاع الخاص والسماح له وتشجيعه على مزاوله العديد من النشاطات الاقتصادية التي لم يكن مسموحاً بمزاولةها سابقاً .

**الثاني :** اعتماد منهج تحويل ملكية عدد من من مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص . وبالرغم من الدعم الكبير الذي كان موجهاً للقطاع الزراعي في العراق ألا انه أخفق في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة مما جعل من عملية شموله بالخصخصة أمراً ملحاً في تلك المرحلة وأستند التوجه هذا في خصخصة القطاع الزراعي الى كفاءة القطاع الخاص في استغلال الموارد الزراعية المتاحة في العراق بشكل أفضل وبما يحقق الاكتفاء الضروري للدولة العراقية المنشغلة بعسكرة اقتصادها ومجتمعها . ففي مجال الإنتاج الزراعي يلاحظ إن الدولة قد تدخلت بشكل كبير ، إذ تملك معظم المشاريع الإنتاجية التي شملت محطات أبقار الحليب ، مشاريع الدواجن ، معامل العلف ، مشاريع الأسماك ، مزارع ، محطات البستنة والمشاتل وغيرها ، وفي عام ١٩٨٧ اتخذت الدولة إجراءات عديدة تضمنت الانسحاب من الأنشطة الإنتاجية ، عدا الاستراتيجية منها ، وتركز دورها على الأنشطة البحثية والخدمية المساندة للإنتاج الزراعي ، إذ تم بيع وتأجير عدد من هذه المؤسسات والمشاريع الحكومية وكالاتي<sup>(١٦)</sup> :

أ. محطات أبقار الحليب : وتضم (١٦) محطة ( أجمالي طاقاتها التصميمية ٤٢٨٠٠ رأس أبقار حليب ) منتشرة في أنحاء القطر تم تحويل ملكيتها للقطاع الخاص ، فضلاً عن (٣) مجازر حيوانات كبيرة .

ب. مشاريع الدواجن الكبرى : وهي تمثل أربعة مجالات لمشاريع كبرى تتمثل في :

- مشاريع إنتاج بيض المائدة (١٧) مشروع وبقدرة (٢.١) مليار بيضة سنوياً .
- مشاريع إنتاج بيض التفقيس ويضم (١١) مشروعاً بطاقة (٣٢٣) مليون بيضة سنوياً .
- مشاريع إنتاج أفراخ دجاج البيض ويشمل (٢) مشروع تنتج (٣٢) ألف أم لأربع وجبات سنوياً .
- مشاريع إنتاج أفراخ أمهات بيض التفقيس وعددها (١) مشروع وينتج (٣.٨) مليون فرخة فضلاً عن (٩) مجازر دواجن كبرى ، نقلت ملكيتها جميعاً الى القطاع الخاص .
- ج. معامل العلف الكبرى : يبلغ عددها (١٥) معملاً إجمالي طاقاتها التصميمية (٢٠٥) طن / ساعة ، وتتولى تغطية احتياجات مشاريع الثروة الحيوانية في أنحاء البلاد كافة من العلف الحيواني ، وقد تم تحويل ملكية هذه المعامل للقطاع الخاص .

د. محطات البستنة والمشاتل والواحات الصحراوية : وتضم (١١) محطة و(١٢) مشتل وحوالي (٢٥) واحة ، أذ تم تحويل ملكيتها جميعاً للقطاع الخاص .

هـ. مخازن مبردة ومجمدة : وتضم مخازن مبردة سعة ( ١٠١٥٥٠ ) طن ومخازن مجمدة سعة

(١٦) . ينظر الى :

- فائق فاضل كاظم ، المشاريع المبيعة والمؤجرة الى القطاع الخاص ، نشرة إحصائية ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- باسم عبد الحميد ، تجربة نقل ملكية بعض المشاريع الإنتاجية الزراعية من القطاع الاشتراكي الى القطاع الخاص ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ١٩٩٧ .
- محمد سعد عبد القادر ومحمد عبد الرحمن محل ، تقويم برامج خصخصة الأنشطة الزراعية والإنتاجية والخدمات المساندة في العراق ، دراسة قطرية ، بغداد ، تموز ١٩٩٩ ، ص ١٠-١١ .

( ١٧٩٨٥ ) طن ومخازن ثنائي الغرض سعة (٣٨٩٨٥) طن نقلت ملكيتها الى القطاع الخاص .

و. بيوت زجاجية وبلاستيكية : وهي تمثل مزرعتين للبيوت الزجاجية لإنتاج الخضروات المحلية بواقع ( ٤٥ ) بيتاً زجاجياً وعلى مساحة تبلغ (٢٩٦) دونماً ، فضلاً عن ( ١٤٠ ) بيتاً بلاستيكياً وعلى مساحة تبلغ (٦٥) دونماً أذ أجرت الى القطاع الخاص بعقود طويلة الأمد .

ز. مزارع الدولة : وهي تمثل (٢١) مزرعة دولة ألغيت وأجرت مساحتها البالغة (١٦٠) ألف دونم الى القطاع الخاص بعقود طويلة الأمد .

ح. مشاريع أسماك : وهي مزرعتان سمكيتان لإنتاج إصبعيات الأسماك وتربيتها وقد نقلت ملكيتها الى القطاع الخاص .

اما ما يخص مجال الخدمات الزراعية فبقي تحت أشرف الدولة لأهمية هذا النشاط للاقتصاد الوطني ولمساحته بحياة المواطن ويشتمل على البذور المحسنة ، الأسمدة ، الآلات الزراعية ، فضلاً عن خدمات الثروة الحيوانية والبيطرية والبحوث الزراعية وتدريب الكوادر والإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات والري .

بينما تم تحويل معظم البناء التسويقي الزراعي مثل المخازن ووسائل النقل ومراكز التعبئة والفرز الى النشاط الخاص ، كما تم تأجير مكاتب البيع بالجملة في أسواق الجملة في أنحاء القطر كافة .

كما تم تحرير تجارة وتسويق الحاصلات الزراعية كالحبوب والمحاصيل الصناعية الى الأسواق المحلية ، بعد أن كانت خاضعة للتسويق الإلزامي للدولة فقط ، وأعيد حق بيعها الى الدولة بسبب ظروف الحصار عام ١٩٩٠ وانتهى ذلك عام ١٩٩٧ بعد التوصل الى مذكرة التفاهم مع الأمم

المتحدة حول النفط مقابل الغذاء ، واتجهت الى تحرير أسعار الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية وأعيد تسعير بعضها نتيجة لبعض المظاهر الاقتصادية وانتهى ذلك عام ١٩٩٥ (١٧) .

كما اتجهت الدولة الى أقامه تعاون مشترك مع القطاع الخاص في إدارة بعض الأنشطة الزراعية من خلال تكوين قطاع مختلط ن حيث تم تأسيس الشركات الزراعية المختلطة مثل الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية (١٩٨٧/٦/١٣) برأسمال مكتتب مقداره ( ٧٥٠ ) مليون دينار والشركة الوطنية لإنتاج وتسويق الأسماك (١٩٩٢/٥/١٠) برأسمال مكتتب مقداره (٦٠)

(١٧) . عماد عمار السنبل ، تجربة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي ، مجلة الأنبار للعلوم الزراعية ، المجلد : ٨ العدد (٤) ، كلية الزراعة ، جامعة الأنبار ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٩ .

مليون دينار . إذ تم تحويل هيكلية الدوائر العاملة في القطاع الزراعي الى شركات عامة ذات تمويل ذاتي ، بهدف رفع كفاءة أداء هذه الدوائر في تأدية نشاطاتها . كما تم دمج مؤسسات وهيئات عامة لتقليص الكادر الإداري والوظيفي لتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة . واستحدثت الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية ، لمتابعة المشاريع المباشرة والمؤجرة للنشاط الخاص فضلاً عن المشاريع الاستثمارية الجديدة ، إلا أن هذا الجهاز كان يفقر الى الكوادر المتخصصة ، كما أن هذه المشروعات لازالت تخضع من حيث الرقابة الى عدد من الجهات الحكومية . ولم تجد مجموع الإجراءات والأولويات المتخذة نفعاً في عملية تطوير وتحديث هذا القطاع وأن عملية البيع ضمن برنامج الخصخصة لم تحقق هي الأخرى تأثير إيجابي في زيادة كميات الإنتاج أو تحسين نوعيته ، بالإضافة الى جملة من المشاكل والعقبات التي يمكن تلخيصها بالاتي :-

أولاً : غياب النظرة الشمولية والمستقبلية للقطاع الخاص<sup>(١٨)</sup> .  
ثانياً : خصخصة مؤسسات عامة بثمن بخس لمصلحة فئة معينة من المجتمع  
ثالثاً : ضعف سوق الأوراق المالية في العراق .  
رابعاً : تدني الأداء المالي للمؤسسات المخصصة وعدم استطاعة القطاع الخاص بخبرته المتواضعة جعلها جذابة مالياً أو استثمارياً .  
خامساً : العمل بأسلوب الصدمة مما تسبب في حدوث العديد من الثغرات في إرساء قواعد هذه التجربة .  
لذا لم تظهر للخصخصة التي شرعت بها السلطة طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات أي تأثير إيجابي على القطاع الزراعي ، إذ افتقرت الى أبسط الأسس الواجب توفيرها لتنفيذ سياسة الخصخصة ، فضلاً عن ذلك لم تكن هنالك بيئة اقتصادية مستقرة حيث الحصار الاقتصادي المفروض والحروب المستمرة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني وعدم وضوح السياسات النقدية والمالية .

## ثانياً : الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

بعد أحداث عام ٢٠٠٣ في العراق ، ورفع الحصار الاقتصادي وإنهاء العمل بمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة ، قامت سلطات الاحتلال بإدارة العراق باعتماد سياسات اقتصادية أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة . وقد باشر العراق في سياسة التحول الاقتصادي من النظام المخطط والمستند الى سيطرة الدولة للنشاط الاقتصادي الى نظام السوق المستند الى تفاعل قوى العرض والطلب ، والدخول في مسار الإصلاحات الاقتصادية والتي تتلخص بتحرير النشاط الاقتصادي من تدخل الدولة ، والتي يمكن توضيحها بما يأتي :

### ١- إلغاء الدعم الحكومي :

اتجه العراق على تخفيض الدعم الحكومي الذي يتضمن ( دعم البطاقة التموينية ، ودعم أسعار المنتجات النفطية ، ودعم قطاع الخدمات الكهرباء والماء ، والدعم المقدم للقطاع الزراعي )

(١٨) . راجي العوادي ومحمد سعد عبد القادر ، خصخصة القطاع الزراعي في العراق ، وعلى الموقع الإلكتروني : [Rajalawaty.arabblogs.com](http://Rajalawaty.arabblogs.com) ، ص ١٩-٢٠ .

مستنداً بذلك الى وصفة الصندوق والبنك الدوليين ، لتحقيق هدفين رئيسين أحدهما : تشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج و ثانيهما : أن ارتفاع الأسعار في الأجل القصير يقلص الطلب والأنفاق فتقل الضغوط التضخمية وتقلص الموارد المالية المخصصة لاستيراد بعض السلع<sup>(١٩)</sup> .

ان الدعم المقدم للقطاع الزراعي يتميز بالاستقرار النسبي أذ بلغ (٣٠٠) مليار دينار لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ ولم يحقق الا زيادة بسيطة بلغت حوالي ٣٠ مليار دينار عام ٢٠٠٥ ، بالرغم من أن البلد في حاجة ماسة الى تنمية القطاع الزراعي ، وأن هذا الدعم البسيط لا يسهم حقاً في تطوير هذا القطاع الحيوي . أن معظم المنتجين الزراعيين كانوا يعتمدون بشكل كامل على ما تقدمه الدولة من دعم للعملية الزراعية ، وأن إلغاء هذا الدعم سيصيب الزراعة بالشلل نتيجة لعدم قدره هؤلاء المنتجين من تحمل تكاليف الإنتاج المرتفعة ، فضلاً عن انقطاع الكهرباء مما جعل المنتج يعتمد على مولدات الكاز التي أصبحت مكلفة بسبب ارتفاع سعر الكاز وبشكل كبير ، أذ قامت الحكومة بتخفيض الدعم الحكومي المقدم الى المشتقات النفطية من (٣.٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٤ الى حوالي (٠.٣٧٨) ترليون دينار عام ٢٠٠٧<sup>(٢٠)</sup> . الأمر الذي يتطلب وضع خطة لدعم العملية الإنتاجية الزراعية واستمرارية تصدي الدولة الى تحديث شبكات الري وعدم التخلي عن عملية تقديم الدعم الى المزارعين في الأجل القصير .

## ٢- تحرير التجارة :

أن فتح الحدود أمام السلع الزراعية بمختلف أنواعها لاسيما من الدول المجاورة أدى الى إغراق السوق العراقية بهذه السلع والى زيادة العرض وانخفاض الأسعار ، مما يصعب الموقف على المنتج المحلي من أنتاج بكلف يستطيع بها أن ينافس تلك الأسعار ، وبالتالي تحمله خسائر كبيرة تؤدي الى التوقف عن الإنتاج وربما ترك الزراعة والتوجه الى أعمال أخرى . الأمر الذي يشير الى خطورة

فتح المجال للسلع الزراعية بالدخول الى الأسواق المحلية دون أن يجري لها أي تنظيم أو اعتماد آليات ووسائل لحماية المنتجات المحلية<sup>(٢١)</sup> . أذ يلاحظ أن التحرير لم يأت بإصلاح ذات شأن للإنتاج الزراعي ، فإن الواردات من المواد الغذائية لم يتم تقليصها بل تفاقمتم التبعية الغذائية اتجاه الخارج ، وأن ما تعانيه الزراعة في العراق من مشكلات يجعلها في موقع الضعف التنافسي عالمياً والى عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لمعظم المحاصيل ، وهي بذلك تتأثر بعاملين مترافقين جراء تحرير التجارة هما :<sup>(٢٢)</sup>

(١٩) . جعفر طالب أحمد وميثم لعبيبي أسماعيل ، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة ذي قار ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

(٢٠) . سرمد عباس جواد ، وليلى جبر محمد ، سياسات الإصلاح في الموازنة العامة ، ( بغداد ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ) ، ص ٦-٧ .

(٢١) . أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٣ .

(٢٢) . موسى خلف عواد ، أثر تحرير التجارة في نمو الاقتصاديات النامية ، حالة البلدان العربية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، عمان جامعة العلوم التطبيقية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢-١٣ .

أ- انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي بسبب تقليص الدعم للقطاع وفي ذات الوقت لا توجد معالجة واقعية لهذه المعضلة ، الأمر الذي يؤدي الى مزيد من التدهور للقطاع الزراعي ويلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية ويوسع معدلات البطالة والفقر ويزيد من حجم المديونية .

ب- زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة تقليص الدعم لهذا القطاع ، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي أثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الكمر كية على الواردات الزراعية .

### ٣- سعر الصرف

أتبع البنك المركزي العراقي بعد سقوط النظام السابق أسلوباً جديداً لإدارة أسعار الصرف من العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي من خلال اتباع أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية ، وعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة (٢٣) .

أن لاستقرار أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار له آثار ايجابية وذلك من خلال زيادة القدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج الضروري للقطاع الزراعي وخاصة البذور والأسمدة والمكائن ذات النوعيات الجيدة ومن المناشئ العالمية ، ورفع قدرة الاقتصاد العراقي على إعادة أعمار البنى التحتية والتي تضررت بشكل كبير من جراء الحروب وتدايعات الحصار الاقتصادي طيلة العقود الثلاثة الماضية ، ولاسيما في مجال السدود وقنوات الري والبزل واستصلاح الأراضي ، ليتسنى للقطاع الزراعي في العراق تلبية الطلب على السلع الزراعية وتحقيق نسبة متطورة من الاكتفاء الذاتي للوصول الى تحقيق الأمن الغذائي ، ورفع القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العراقية في السوق الدولية وتقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي .

### ٤- القطاع الزراعي الخاص

بعد التحول الكبير الذي شهدته السياسة الزراعية في العراق خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ، والتي تمثلت بالحد من التدخل الحكومي في العملية الإنتاجية ، آذ اتخذت الدولة إجراءات عديدة تضمنت الانسحاب من الأنشطة الإنتاجية الزراعية ، وأصبح دور الدولة داعماً للقطاع الخاص الزراعي ، ولكن ظروف الحصار الاقتصادي والتغيير في عام ٢٠٠٣ لم تعطي الفرصة لمشاريع القطاع الخاص الزراعي أن تتطور بشكل طبيعي ، أن المشاريع والمؤسسات الزراعية أخذت بعد عام ٢٠٠٣ بالتدهور نتيجة لما مر به العراق من ظروف صعبة أدت الى تدمير وتعطيل العديد من المشاريع الزراعية وبمختلف أنواعها من حقول ودواجن ومزارع أسماك ومحطات البستنة والمشاتل و.... الخ ، فعلى سبيل المثال بلغ إنتاج لحم الدجاج في العراق

(٢٣) . مظهر صالح ، استراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٤ .

عام ٢٠٠٥ ما مقداره (٥٩) ألف طن / سنوياً بعد أن كان (٢٦٠) ألف طن سنوياً عام ١٩٨٩ ، مما يوضح حجم الخراب والدمار الذي تعرضت له المشاريع الزراعية في العراق نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي ، فضلاً عن الدمار الذي لحق بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الاحتلال .

ويعد القطاع الزراعي الخاص أداة حيوية للنهوض بمجمل العملية الاقتصادية ، أذ يمثل الأساس العلمي لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتباط فعاليات هذا النشاط بالمساهمة في سد الطلب المحلي من المنتجات الغذائية ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في العراق ، يستدعي الأمر القيام بالإصلاحات المقترحة وإيجاد الحلول من خلال العمل على تحقيق الآتي :

- أ- الإصلاح القانوني في القطاع الزراعي وذلك بإعادة النظر بالقوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية والتي تحتاج الى تطوير وتحديث وبما ينسجم مع الواقع الجديد كإصدار عدد من القوانين الخاصة بحماية المنتج والمستهلك ومكافحة الإغراق وتنظيم الصيد واستغلال الطبيعة وإدارة المياه بالمشاركة بين الجهات الحكومية والمستفيدين .
- ب- تنفيذ أعمال استصلاح التربة بمفهومه الشامل .
- ج- نشر طرائق الري الحديثة .
- د- العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي ، من خلال استخدام الأصناف المحسنة والبذار عالية الإنتاجية ، واعتماد التقنيات والآليات الزراعية الحديثة والمتطورة لرفع الإنتاجية .
- هـ- توفير وتوسيع الإقراض المصرفي الزراعي لتشجيع القطاع الخاص على تأسيس الشركات الزراعية الكبيرة لزراعة الحبوب ولتقديم خدمات إنتاجية .
- و- تفعيل دور الإرشاد الزراعي ومعالجة الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وذلك بتزويد المزارعين بالمبيدات وبأشراف المتخصصين في الزراعة .
- ز- توفير الخدمات الأساسية الصحية والثقافية والتعليمية للريف بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني للمجتمعات الريفية وتقليل الفوارق بين الريف والحضر للحد من هجرة السكان الريفيين والحفاظ على القوى العاملة في القطاع الريفي .
- ح- : تشجيع الاستثمار الزراعي

هناك مجالات عديدة في الزراعة العراقية بالإمكان استغلالها من قبل الاستثمار الخاص ، لذلك يعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ خطوة أساسية في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بما يمكن تشجيع الاستثمار لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد العراقي على أسس حديثة ، وإعادة التوازن الى القطاعات الاقتصادية من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن النشاط الخاص يتطلع الى قدوم الاستثمارات الأجنبية ليس كمنافسة لأنشطته ولكن لالتقاء مصالحها لأن رؤوس الأموال الأجنبية تفضل التعاون معه وليس مع القطاع الحكومي وغالبية تجارب الدول النامية مع الاستثمارات الأجنبية أن الأخيرة تهدف الى تحقيق أغراض

اقتصادية وسياسية معاً وعليه فأنها تفتش عن الفرص للتعاون مع أشخاص ومؤسسات غير معنية بموضوع التنمية وإنما تكون مرشداً لها لكي تصل الى المسؤولين في الدولة أو الى من يمتلك مفاتيح قراراتها (٢٤) .

وينبغي استدراك حقيقتين مهمتين أولهما أن رأس المال الأجنبي غير متاح بشكل مطلق بل هناك منافسة شديدة عليه من قبل دول عديدة من العالم ومنها دول مجاورة للعراق ، والحقيقة الثانية تتمثل في المناخ الاستثماري غير المؤات في العراق كنتيجة لأوضاعه الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية التي تتجلى بها الأزمات في أوج صورها (٢٥) .

وعلى الرغم من تشجيع قانوني الاستثمار ١٣ لعام ٢٠٠٦ وقانون ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ على الاستثمار من خلال الامتيازات المقدمة الى المشاريع الاستثمارية الا أنه لم يتعهد بتوفير الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية وبالأخص الأجنبية منها ، وكذلك تهيئة البيئة المؤسسية ذات الخبرة المتطورة لتسهيل إجراءات الاستثمار كما يسبق عملية البدء بالاستثمار حملة إعلامية اقتصادية متطورة لتشجيع الاستثمار وأيلاء أهمية خاصة للترويج الالكتروني وتأسيس قواعد بيانات ونظم لجمع معلومات الاستثمار ، وتلعب منظمات المجتمع المدني الاقتصادية وسفارات العراق دوراً كبيراً لجذب الاستثمار من خلال تزويد البعثات الدبلوماسية العاملة في الخارج بتقارير دورية عن المشاريع والفرص المتاحة للاستثمار الزراعي بهدف الترويج لها .

### المبحث الثالث

#### الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعية للحكومة

##### العراقية

أطلق دولة رئيس الوزراء في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ مبادرة الحكومة العراقية للنهوض بالقطاع الزراعي بعد عقود من الإهمال ، وأستمر الأعداد لتشكلها فترة ليست بالقصيرة حتى ٢٧ كانون الأول عام

٢٠٠٧ ، أذ تم تشكيل اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ، وقد أستند تشكيل هذه اللجنة الى المادة ( ٧٨ ) \* من الدستور ، تألفت اللجنة من دولة رئيس الوزراء رئيساً وعضوية كل من وزير الزراعة والموارد المائية وعدد من المستشارين والخبراء وأحد أعضاء مجلس النواب من لجنة الزراعة والمياه والأهوار مراقباً ، وبعد الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة وإطلاق المبادرة إعلامياً تم تشكيل مكتب خبراء لوضع الخطط الاستراتيجية وتحديد الأهداف والأنية والبعيدة ثم منحت اللجنة صلاحيات واسعة للأشراف ومتابعة تنفيذ المبادرة وبالتنسيق مع هيئة المستشارين في

(٢٤) . سيف الدين محمد الحديثي ، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٩ .

(٢٥) . هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٥ .

مكتب رئيس الوزراء ، كما سميت لجان فرعية للمبادرة الزراعية في المحافظات يرأس المحافظ كلاً منها . وتتركز رؤية التخطيط الاستراتيجي للمبادرة الزراعية وفق ما يأتي (٢٦) :-

١- دعم وزارة الزراعة لتحقيق هدفها المركزي وهو تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وصولاً الى الهدف بعيد المدى وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ويتم ذلك من خلال :

أ- التوسع العمودي ، أي رفع معدلات الغلة لمختلف المحاصيل ( الأولوية الأولى ) .  
ب- التوسع الأفقي فقط عند نشر منظومات الري الحديثة ، واستثمار كميات أكبر من المياه الجوفية وتوفير مياه غير تقليدية للري .

ج- نقل نتائج البحث العلمي والتقنيات المستجدة الى الميدان الزراعي .

د- تأهيل وبناء قدرات الإنسان العامل في الزراعة ، فضلاً عن تطوير وتنمية الريف العراقي

٢- تحقيق التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال استمرار العمل في صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية والسعي لتقليص حلقات الروتين .

٣- دعم وزارة الموارد المائية في تأمين الاحتياجات المائية للقطاع الزراعي من خلال :

أ- إنشاء السدود والخزانات .

ب- التحول الى نظام الري المغلق .

ج- أكمل شبكات الري وتحسين الشبكات القائمة حالياً .

د- رفع كفاءة الري الحقلي .

هـ- استثمار المياه الجوفية والمياه العادمة والمالحة .

٤- دعم وتطوير إدارة الأراضي الزراعية من خلال :

أ- استصلاح الأراضي استصلاحاً كاملاً .

ب- نشر منظومات الري الملائمة للأراضي الجبسية.

ج- رفع الكثافة الزراعية حسب الكميات المائية المتاحة.

د- التوسع في الزراعة الصديقة للبيئة .

**ميزانية المبادرة الزراعية :**

تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨ عند انطلاق المبادرة الزراعية ، وقد تم توزيع هذا المبلغ كالاتي :

---

• سميت المبادرة في بداية انطلاقها " مبادرة دولة رئيس الوزراء " كتبت في آذار ٢٠٠٨ وحدثت في تشرين الثاني ٢٠١١ .

• المادة (٧٨) تنص على أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة ، يقوم بإدارة مجلس الوزراء ، ويترأس اجتماعاته .

(٢٦) . عبد الحسين نوري الحكيم ، التخطيط الاستراتيجي للمبادرة الزراعية ، وزارة الزراعة ، أيار ٢٠١٢ ، ص ٢.



- ١٨٨ مليون دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية .
  - ٧٠ مليون دولار لمشاريع وزارة الزراعة .
  - ٢ مليون دولار لتغطية التكاليف الإدارية .
  - ٢٤٠ مليون دولار لصناديق الإقراض التخصصية .
- واستمرت تخصيصات المبادرة الزراعية للسنوات اللاحقة وبنفس المبلغ لكل عام ، أي ٥٠٠ مليون دولار ( ٦٠٠ مليار دينار عراقي ) عدا عام ٢٠٠٩ حيث خصص مبلغ ٥٠٠ مليار دينار عراقي ( حوال ٤١٧ مليون دولار ) وقد بلغ مجموع ما خصص لغاية نهاية عام ٢٠١١ مبلغ ٢.٣ ترليون دينار ( ٢٣٠٠ مليار دينار ) والجدول التالي يبين توزيع تخصيصات المبادرة الزراعية .

الجدول (١)  
توزيع تخصيصات المبادرة الزراعية للمدة ( ٢٠٠٨ – ٢٠١١ ) مليار دينار

المجموع	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	الجهة
١١٠.٤	٢٨٨	٢٨٨	٢٤٠	٢٨٨	صناديق الإقراض
٣٢٢	٨٤	٨٤	٧٠	٨٤	وزارة الزراعة
٨٦٤.٨	٢٢٥.٦	٢٢٥.٦	١٨٨	٢٢٥.٦	وزارة الموارد المائية
٩.٢	٢.٤	٢.٤	٢	٢.٤	إدارة المبادرة
٢٣٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٦٠٠	المجموع

المصدر : وزارة الزراعة / دائرة التخطيط .

احتلت تخصيصات صناديق الإقراض مقام الصدارة ، أذ شكلت نسبة بلغت ٤٨% من مجموع تخصيصات المبادرة الزراعية في حين أن وزارة الموارد المائية جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة ٣٧.٦% من أجمالي التخصيصات أما عن أدنى هذه التخصيصات فقد كانت من حصة وزارة الزراعة بواقع ١٤% وإدارة المبادرة بنسبة ٠.٤% .

### صناديق الإقراض التخصصية

تأسست صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية للحكومة العراقية لتقديم قروضها الى من يريد الاستثمار في القطاع الزراعي بدون فوائد ، وهذه القروض هي الوسيلة الناجعة لتحقيق تنمية زراعية دون أن تكلف الدولة شيئاً يذكر وبكفاءة أعلى من الاستثمار الحكومي ، واستحدثت

وحدة صناديق القروض التخصصية الزراعية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي لتتولى تقديم القروض والأشراف على أعمال الصناديق التالية :

### - صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى .

يعنى هذا الصندوق بمنح القروض للأشخاص والشركات الزراعية الذين يرمون الحصول على القروض التي تزيد مبالغها عن (٢٥٠) مليون دينار ولكافة الأغراض الزراعية والحيوانية والمكننة ومشاريع الصناعات الغذائية ، وتوثق كافة قروض المشاريع بضمانات عقارية كافية لتغطية المبالغ المطلوبة للقروض الخاصة بإقامة مشاريع أنماء الثروة الحيوانية ومشاريع أنماء

الثروة النباتية والمحاصيل الإستراتيجية وتوسيع وتطوير المشاريع الزراعية القائمة وتشغيلها والصناعات التحويلية .

#### - صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية

يقوم الصندوق بتمويل كافة قروض مشاريع الثروة الحيوانية من إنشاء وتطوير وتأهيل وتشغيل فضلاً عن شراء السفن والزوارق البحرية .

#### - صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة :

يعنى بمنح القروض الخاصة لشراء الساحنات الزراعية والحاصدات والمكائن والمعدات الأخرى وحفر الآبار السطحية والارتوازية وصيانة الساحنات والحاصدات فضلاً عن شراء طواقم الضخ وشراء المرشحات ومنظومات الري بالتنقيط والمحورية المستخدمة في طرق الري الحديثة .

#### - صندوق تنمية النخيل :

وهو صندوق متخصص لإنشاء بساتين النخيل الجديدة وإدامة وتطوير البساتين القديمة ، يمنح الصندوق قروض ميسرة للفلاحين ولمدة طويلة ، إذ أن استرداد القرض يكون ما بين ( ٥-١٢ ) سنة .

#### - صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين :

يعنى هذا الصندوق بقروض صغار الفلاحين أذ تمنح القروض لزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والقطن الى جانب المحاصيل النباتية الصيفية والشتوية ، وإنشاء بيوت بلاستيكية مكيفة وغير مكيفة وكذلك إنشاء منحل وإنشاء بستان زيتون عالي الزيت بطريقة الري بالتنقيط .

#### دور قروض المبادرة الزراعية في تنمية القطاع الخاص .

يعد تأسيس صناديق الإقراض التخصصية هي إحدى الفقرات المهمة في برنامج المبادرة الزراعية للحكومة لتوفير السيولة النقدية للقطاع الخاص الراغب في الاستثمار في القطاع الزراعي ،

أن التوسع في الإقراض عموماً والإقراض الزراعي خصوصاً ، من السياسات الاستراتيجية المهمة التي تحافظ على واردات الدولة المالية ومن المفروض أن تعطي لها الأولوية المطلقة في الخطط الاستراتيجية الاقتصادية والمالية للدولة .

#### الجدول (٢)

القروض الممنوحة للفترة من ٢٠٠٨/٨/١ - ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	المقرر (مليار دينار)	المصرف (مليار دينار)	نسبته من إجمالي القروض	عدد المشاريع
صندوق المشاريع الإستراتيجية	١٨١	١٥٨	١١	٣٣٤
صندوق الثروة الحيوانية	١٤٥	١٣٥	١٠	٦٥٨٩
صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة	٧٠٠	٦٥٥	٤٦	٤٠٣٤٤

٨٩٨٥	٥	٦٦	٧٠	صندوق تنمية النخيل
٣٣٦٤٩	٢٨	٤٠٣	٤٤٠	صندوق صغار الفلاحين
٨٩٨٠١	١٠٠	١٤١٧	١٥٣٦	مجموع المشاريع

المصدر : عبد الحسين نوري الحكيم ، المبادرة الزراعية العراقية والتنمية المستدامة في القطاع الزراعي في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠ .

والجدول (٢) يبين ارتفاع نسبة المصروف من القروض لتصل الى ٩٢.٣% من أجمالي المقرر ، وهذا يدل على الإقبال الكبير من قبل المشمولين بقروض المبادرة الزراعية ، كما يؤكد الحاجة الماسة لقروض الصناديق التخصصية ، إذ وصل الإقراض لصندوق المكننة الزراعية ومنظومات الري ما قيمته (٦٥٥) مليار دينار وعدد المشاريع (٤٠٣٤٤) مشروع ، متصدراً بقية الصناديق من ناحية مبلغ الإقراض وعدد المشاريع ، وأحتل المرتبة الثانية صندوق صغار الفلاحين بمبلغ إقراض (٤٠٣) مليار دينار وعدد مشاريع (٣٣٥٤٩) مشروع ، وأتى تباعاً صندوق المشاريع الاستراتيجية وصندوق تنمية الثروة الحيوانية وأخيراً صندوق تنمية النخيل ، أن أنجاز (٨٩٨٠١) من المشاريع للفترة من ٢٠٠٨/٨/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ ولمختلف الصناديق يعكس الدور الكبير الذي تقوم به صناديق المبادرة الزراعية في إصلاح وتطوير القطاع الزراعي والجدول (٣) يبين أهم المشاريع التي تم تنفيذها من خلال قروض المبادرة الزراعية والبالغة (١٤١٧) مليار دينار ولمجموع المشاريع (٨٩٨٠١) مشروع ، وتتصدر مشاريع حفر الآبار ونصب طواقم الضخ بمبلغ (٢٨١.٦١٠) مليار دينار وعدد مشاريع (١٩١٢١) مشروع ، مما يدل على معاناة الفلاحين من شحة المياه في السنوات السابقة وبفضل قروض المبادرة استطاعوا من إيجاد البدائل للقضاء على هذه المشكلة .

وبفضل تنوع صناديق الإقراض التخصصية ، نلاحظ تنوع المشاريع الزراعية ، النباتية والحيوانية .

الجدول (٣)  
أهم المشاريع المنجزة بقروض صناديق الإقراض التخصصية للفترة  
من ٢٠٠٨/٨/١ - ٢٠١٢/١٢/٣١

البيان	المبلغ (مليار دينار)	العدد
مشاريع البيوت البلاستيكية (مشروع)	٢٢.٥٤٧	٩٤٠٩
مشاريع دجاج اللحم (مشروع)	٦٤.٦٢٨	١٥٥٢
مشاريع الدجاج البياض (مشروع)	٢٢.٧٣٨	٣٦
حفر آبار ونصب طواقم الضخ (بئر)	٢٨١.٦١٠	١٩١٢١
منظومات الري بالرش ، تجهيز ونصب (منظومة)	٩٠	٦٨٤١

٦٥٧٦	٢٢٩.٣٦٩	حاصدة وساحبة ( عدد )
٥٩٥٢	٤٨.٣١٧	مضخة ماء ، تجهيز ( مضخة )
٩٤٧	١٤.٤٢٦	أنشاء بساتين جديدة ( بستان )
٨١٩٤	٤٨.٦١٧	تطوير بساتين قائمة ( بستان )
٨١	٧.١٧٨	أنشاء مخازن ومكابس تمور ( عدد )

المصدر : وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٣ .

### المشاريع التعليمية للمبادرة الزراعية :

أن المبادرة الزراعية لم تأتي فقط لتنفيذ مشاريع إضافية ، وإنما جاءت بأفكار جديدة تحتاج الى عقلية جديدة وخروج من الأساليب التقليدية في معالجة المشاكل ووضع الخطط وهو ما أستخدم فكرة المشاريع التعليمية ، فهي مشاريع إنتاجية وخدمية تنفذها الدولة من تخصيصات المبادرة الزراعية وتشغل الخريجين العاطلين عن العمل فيها بعقود من بداية تنفيذ المشروع وحتى بعد عام من تشغيله ، وخلال هذه الفترة يتم تعليم وتدريب هؤلاء الخريجين على الأساليب الصحيحة في إدارة المشروع وتحقيق إيرادات مجزية ثم تعرض هذه المشاريع للاستثمار لهؤلاء الخريجين أولاً بإقراض من صناديق الإقراض التخصصية ، وللمستثمرين الآخرين بعد ذلك إذا عرف الخريجون عن ذلك وفضلوا أنجاز مشاريع مماثلة بقروض من الصناديق التخصصية<sup>(٢٧)</sup> . كما ساهمت المبادرة الزراعية بشكل فاعل وملحوس برفع كفاءة العاملين في القطاع الزراعي وتعزيز القدرات العلمية والبحثية لمواكبة التطورات العالمية بهدف الوصول الى الحافات الأممية للعلوم في حقول وميادين المعرفة والاستفادة منها ميدانياً ، ومن أبرز هذه النشاطات هو حصول القطاع الزراعي على زمالات تجاوز عددها (١١٥) زمالة والتي تكللت بالنجاح وعودة الطلبة بعد حصولهم على التخصيصات المطلوبة ، وأن هذا العدد من الزمالات لم يسجل له مثيل سابقاً في تاريخ وزارة الزراعة<sup>(٢٨)</sup> .

### التأثيرات الايجابية خلال فترة المبادرة الزراعية (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) على نمو الإنتاج الزراعي

انطلقت المبادرة فعلياً عام ٢٠٠٨ ، والمؤشرات الواردة في الجدول (٤) هي للفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، أي فترة المبادرة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ والسنة التي تسبقها اعتمدت كسنة أساس ، وتم اختيار ما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير والشلب ) ، فضلاً عن التمور أذ يعد العراق الموطن الأصلي للنخيل في العالم ، لبيان التأثيرات الايجابية للمبادرة الزراعية على نمو الإنتاج الزراعي .

#### الجدول (٤)

بيانات المؤشرات الزراعية للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ونسب النمو خلال المدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ ومعدل النمو السنوي .

اسم المؤشر	سنة الأساس	سنوات المبادرة			نسبة النمو %	
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧-٢٠١٠	المعدل السنوي

(٢٧) . عبد الحسين نوري الحكيم ، المشاريع التعليمية للمبادرة الزراعية ، وزارة الزراعة ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .

(٢٨) . وزارة الزراعة العراقية ، وعلى الموقع الالكتروني

					٢٠٠٧	
٨.٣	٢٤.٨	٢٧٤٨.٨	١٧٠٠.٤	١٢٥٥	٢٢٠٢.٨	كمية إنتاج القمح ( ألف طن )
١٧.٣	٥٢	١١٣٧.٢	٥٠١.٥	٤٠.٤	٧٤٨.٣	كمية إنتاج الشعير ( إلف طن )
٢٠.١ (-)	٦٠.٣ (-)	١٥٥.٨	١٧٣.١	٢٤٨.٢	٣٩٢.٨	كمية إنتاج الرز ( ألف طن )
١٠.٥ (٩.٥)*	٣١.٥ (١٩)*	٥٦٦.٨	٥٠.٧	٤٧٦.٣	٤٣٠.٩	كمية إنتاج التمور ( إلف طن )
١٣.٨	٤١.٣	٤٩٥.٨	٣٣٦.٧	٢١٨.٦	٣٥٠.٨	متوسط إنتاجية القمح (كغم/دونم)
٢١.٧	٦٥.١	٢٨٢.٤	١٧٨	٧٤.٩	١٧١	متوسط إنتاجية الشعير (كغم/دونم)
٠.٩	٢.٨	٨١٢.١	٧٨٧.٦	٧٣١.٩	٧٨٩.٨	متوسط إنتاجية الرز (كغم/دونم)

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، للسنوات ( ٢٠٠٩ - ٢٠١١ )

\* عند اعتماد ٢٠٠٨ كسنة أساس ، لشراء التمور بأسعار مشجعة بدء عام ٢٠٠٩

وقد احتسبت النمو لفترة المبادرة الزراعية والمعدل السنوي للنمو خلال الفترة ( ٢٠٠٨ -

٢٠١٠ ) وكانت النتائج كالآتي :

١- محصول القمح : حقق هذا المحصول خلال فترة المبادرة أعلاه نمواً في إنتاجه قدره ( ٢٤.٨ % ) أي بنمو سنوي قدره ( ٨.٣ % ) ، وقد كان نمو إنتاجية هذا المحصول خلال نفس الفترة ( ٤١.٣ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ١٣.٨ % ) ويعني ذلك أن التأثير الأساسي لنمو إنتاج القمح كان نمو إنتاجيته .

٢- محصول الشعير : حقق هذا المحصول خلال فترة المبادرة أعلاه نمواً في إنتاجه قدره ( ٥٢ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ١٧.٣ % ) وقد بلغ نمو إنتاجية هذا المحصول خلال نفس الفترة ( ٦٥.١ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ٢١.٧ % ) ويعني ذلك أيضاً أن التأثير الأساسي لنمو إنتاج الشعير كان نمو إنتاجيته .

٣- محصول الرز : كان نمو إنتاج الرز سالباً بسبب انحسار المساحات المزروعة لهذا المحصول جراء تناقص الموارد المائية ، وكان نمو إنتاجية هذا المحصول خلال نفس الفترة ( ٢.٨ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ٠.٩ % ) .

٤- التمور : في حالة اعتمادنا على نفس الفترات في أعلاه ، فقد حققت التمور في كمياتها المنتجة نمواً قدره ( ٣١.٥ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ١٠.٥ % ) ، أما إذا اعتمدنا بداية شراء التمور بأسعار مدعومة وسنة الأساس عام ٢٠٠٨ ، فقد حققت التمور في كمياتها المنتجة نمواً قدره ( ١٩ % ) ، أي بنمو سنوي قدره ( ٩.٥ % ) .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً : الاستنتاجات

١- قام قسم من البلدان النامية بإصلاح أوضاعها الاقتصادية بصورة مستقلة وبعبدة عن أي تدخل خارجي. في حين لجأ القسم الآخر منها الى صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على المشورة والتمويل وجدولة الديون على أن تلتزم بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

والتي تتكون من سياسات التنشيط الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي تفرضها كل من المؤسساتين .

٢- تم تطبيق إجراءات الإصلاح والتكيف الهيكلي في القطاع الزراعي ابتداءً من عام ١٩٨٧ ( خصخصة المؤسسات الزراعية ) ، وقد تبنت الدولة سياستي التأجير أو البيع الكلي الى القطاع الخاص ، فضلاً عن رفع القيود التي يمكن أن تعترض عمل القطاع الخاص والسماح له وتشجيعه على مزاولة العديد من النشاطات الاقتصادية التي لم يكن مسموحاً بمزاولةها سابقاً . ولم تجد مجموع الإجراءات والأولويات المتخذة نفعاً في عملية تطوير وتحديث القطاع الزراعي ، كما لم تظهر للخصخصة أي تأثير ايجابي ، إذ افترقت الى أبسط الأسس الواجب توافرها ، فضلاً عن ذلك لم تكن هنالك بيئة اقتصادية مستقرة .

٣- لقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أثراً سلبية على القطاع الزراعي ، إذ ترتب على ذلك إغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الأجنبية وبأسعار تنافسية تجاه المنتج الزراعي المحلي ، وأتجه العراق الى تخفيض الدعم الحكومي ، ليشمل الدعم المقدم للقطاع الزراعي والذي كان يعتمد عليه معظم المنتجين الزراعيين فضلاً عن تخفيض الدعم الحكومي المقدم الى المشتقات النفطية ، والتي أدت الى ارتفاع كلف الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج . مما جعل القطاع الخاص الزراعي يواجه صعوبات وتحديات كبيرة تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الاستثمارية وتضعف من قدرته التنافسية .

٤- فكرة المبادرة الزراعية هي فكرة عراقية ، مستندة للقاعدة العلمية والخبرة العملية في وضع برامجها ومشاريعها من خلال مجموعة الخبراء الذين تم اختيارهم بدقة انطلاقاً من قدراتهم العلمية وطول خبراتهم العملية وهو ما انعكس على قدرتها على تجاوز حلقات الروتين والوصول الى القرارات الخاصة بتنفيذ مفردات المبادرة دونما تلوؤ عبر اللجنة العليا للمبادرة ،

٥- شكلت نسبة تخصيصات صناديق الإقراض ( ٤٨ % ) من مجموع تخصيصات المبادرة الزراعية ، كما بلغ نسبة المصروف منها ( ٩٢.٣ % ) ، مما يدل على الإقبال الكبير من قبل الممولين بقروض المبادرة الزراعية ، ويؤكد الحاجة الماسة لقروض الصناديق التخصصية

٦- تبينت التأثيرات الايجابية للمبادرة الزراعية على نمو الإنتاج الزراعي والإنتاجية خلال الفترة ( ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ ) ، لبعض المحاصيل الاستراتيجية .

## ثانياً : التوصيات

١- ينبغي أن تعتمد سياسة الإصلاح الاقتصادي على سياسة اقتصادية محلية ملائمة وعدم اللجوء الى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية ( صندوق النقد والبنك الدوليين ) .

٢- تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي ،

٣- دعم المبادرة الزراعية عن طريق زيادة رأس مال صناديق الإقراض التخصصية .

٤- محاربة الفساد الإداري والمالي ، إذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يتحقق ما لم يتم الحد من الفساد بكل أشكاله .

## المصادر

- ١- أديب قاسم شندي ،الاقتصاد العراقي....الى أين ؟ دار المواهب للطباعة ،النجف الأشرف .
- ٢- أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٣- أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ، الطبعة الأولى ،بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠٢ .
- ٤- طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر،٢٠٠٧.
- ٥- مدني أبن شهرة ، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ، ( التجربة الجزائرية ) " ، الطبعة الأولى ،( الأردن ، دار حامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ) .
- ٦- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ٧- اسامة عبد المجيد العاني ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في أقطار عربية مختارة ،مجلة شؤون اجتماعيه،العدد ٧٢،الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢ .
- ٨- جمال داود سلمان ، جميل حميد أحمد ، الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ١٩٧٠-١٩٩٠ ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ( ٣٢ ) ، ٢٠٠٠ .
- ٩- جعفر طالب أحمد وميثم لعبيبي أسماعيل، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ ، مجلة ذي قار ، ٢٠٠٧ .
- ١٠- هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- ١١- موسى خلف عواد ، أثر تحرير التجارة في نمو الاقتصاديات النامية ، حالة البلدان العربية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، عمان جامعة العلوم التطبيقية ، ٢٠٠٢ .
- ١٢- محمد السيد السعيد ، تحليل مقارنة لتجارب الإصلاح الاقتصادي في العالم الشيوعي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام العدد ١٩٠ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١٣- محمد عباس محمد ،وأناس عبد الجبار ، السياسة الضريبية في إطار اقتصاد السوق ،بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظّمته وزاره المالية ،الدائرة الاقتصادية ،قسم السياسة الضريبية ، بالتعاون مع (USAID شركة بيرنك بوينت ) ، ٢٠٠٦ .
- ١٤- محمد سعد عبد القادر ومحمد عبد الرحمن محل ، تقويم برامج خصخصة الأنشطة الزراعية والإنتاجية والخدمات المساندة في العراق ، دراسة قطرية ، بغداد ، تموز ١٩٩٩ .
- ١٥- مظهر صالح ، استراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

- ١٦- سيف الدين محمد الحديشي ، القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- ١٧- سمير عبود عباس وآخرون ، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والعشرون ، ٢٠١١ .
- ١٨- سرمد عباس جواد ، ليلي جبر محمد ، سياسات الإصلاح في الموازنة العامة ، ( بغداد ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ) .
- ١٩- عبد الحسين نوري الحكيم ، التخطيط الاستراتيجي للمبادرة الزراعية ، وزارة الزراعة ، آيار ٢٠١٢ .
- ٢٠- عبد الحسين نوري الحكيم ، المبادرة الزراعية العراقية والتنمية المستدامة في القطاع الزراعي في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
- ٢١- عبد الحسين نوري الحكيم ، المشاريع التعليمية للمبادرة الزراعية ، وزارة الزراعة ، ٢٠٠٨ .
- ٢٢- عدنان عباس علي ، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ، مجلة علوم الاجتماعية ، مجلد ٣٠ ، العدد ٤ ، الكويت ٢٠٠٢ .
- ٢٣- علي كنعان ، الإصلاح الاقتصادي في سوريا ، ندوة سيما ، دمشق ، ٢٠٠١ .
- ٢٤- عماد عمار السنبل ، تجربة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي ، مجلة الأنبار للعلوم الزراعية ، المجلد : ٨ العدد (٤) ، كلية الزراعة ، جامعة الأنبار ، ٢٠١٠ .
- ٢٥- رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الراهنة والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- ٢٦- الأمم المتحدة ، الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ١٩٨٨ ، نيويورك .
- ٢٧- وزارة الزراعة – دائرة التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٣ .
- ٢٨- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، للفترة ( ٢٠٠٩ - ٢٠١١ ) .
- ٢٩- فائق فاضل كاظم ، المشاريع المباعية والمؤجرة الى القطاع الخاص ، نشرة إحصائية ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ٣٠- وزارة الزراعة العراقية وعلى الموقع الإلكتروني : [www.Zeraa.gov.iq/ar/index.php](http://www.Zeraa.gov.iq/ar/index.php)
- ٣١- راجي العوادي ومحمد سعد عبد القادر ، خصخصة القطاع الزراعي في العراق ، وعلى الموقع الإلكتروني : [Rajalawaty.arabblogs.com](http://Rajalawaty.arabblogs.com)